



تأثير الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في مصر خلال الفترة (1994-2016)¹

د. إلهام إبراهيم هيبه²

المعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة
طنطا - جمهورية مصر العربية

ملخص البحث

تختبر الدراسة التأثير طويل وقصير الأجل لكل من الإنفاق الحكومي، والناتج المحلي الإجمالي، والمعروض النقدي بمعناه الواسع، والانفتاح التجاري على المتغير التابع وهو معدل التضخم في مصر، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **ARDL**، وسلسلة زمنية سنوية تغطي الفترة (1994-2016). أظهرت نتائج التقدير أن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وأن هناك تأثير سلبي لكل من الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الحكومي على معدل التضخم، وتأثير إيجابي لكل من المعروض النقدي بمعناه الواسع والانفتاح التجاري على معدل التضخم في الأجل الطويل والقصير. أوضحت النتائج أيضاً أن التضخم في مصر ناتج عن جانب العرض، ومن ثم فإنه يجب العمل على توجيه الإنفاق الاستثماري العام للقطاعات الإنتاجية المختلفة، وترشيد الإنفاق العام الاستهلاكي، والاهتمام بالمشاريع الصغيرة لتغطية السوق المحلي، وضبط التوسع النقدي بما يتلاءم مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتنمية إنتاجية عوامل الإنتاج بزيادة الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية والتقنية.

الكلمات المفتاحية: معدل التضخم - الإنفاق الحكومي - نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

1- مقدمة

إن السيطرة على التضخم تمثل أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في معظم دول العالم، ففي خلال فترة التضخم لا ترتفع الأسعار والأجور بشكل متناسبي مما يؤثر سلباً على توزيع الدخل، وأيضاً فإن ارتفاع الأسعار في أحد القطاعات قد ينتقل إلى القطاعات الأخرى، ويؤدي أيضاً التضخم إلى تشوه في الأسعار. إجمالاً يمكن

¹ تم تقديم البحث في 2018/9/19، وتم قبول البحث للنشر في 2019/4/14.

² مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة بطنطا (elhamkarem920@yahoo.com)

القول إن التضخم يضر بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل لأنه يخفض من مستوى المعيشة، ويؤدي إلى عدم العدالة في توزيع الدخل، ويرفع من معدلات الفقر في المجتمع (Maku & Owokan, 2013).

يؤدي التضخم غير المستقر إلى تأجيل قرارات الاستثمار، وخفض القدرة الشرائية، مما يعني انخفاض الطلب وانخفاض معدلات النمو (Javed & Khan, 2010). يرى كل من (Dotsey & Sarte, 2000; Grier & Perry, 2000; Hayford, 2000; Fountas et al., 2004; Elder, 2004; Wilson, 2006) وجود علاقة سلبية طويلة الأجل بين تقلبات التضخم والنمو الحقيقي.

وفقاً للأدبيات فإن التضخم هو عملية ارتفاع بشكل مستمر للمستوى العام للأسعار، أو يمكن القول إنه انخفاض مستمر في القيمة الحقيقية للنقود. والتضخم قصير الأجل يحدث نتيجة لضغوط الطلب أو ضغوط العرض وتظهر ضغوط الطلب نتيجة للسياسات المالية التوسعية -الإنفاق الحكومي والضرائب- أو السياسات النقدية التوسعية -زيادة عرض النقود- أما ضغوط العرض فتحدث بسبب الانخفاض في رأس المال، أو الانخفاض في العرض والطلب على العمالة، والحد من المدخلات الأخرى (Romer & Romer, 1989). إن الزيادة في النفقات الحكومية تؤدي إلى ضغوط تضخمية من خلال تأثيرها على الطلب الكلي عن طريق انتقال منحى الطلب الكلي إلى اليمين في الأجل القصير، وأيضاً يمكن أن يكون لها تأثير على جانب العرض في الأجل القصير من خلال زيادة حجم الاقتصاد (Mcconnk & Brue, 2005).

ركز عديد من الاقتصاديين لفترة طويلة من السنوات على السياسة النقدية كسبب رئيسي للتضخم، ويرى (Yashioko, 2002)، إن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في الأجل الطويل يمكن فقط أن ينشأ من النمو المستمر لعرض النقود، ويتحقق ذلك عندما يكون معدل نمو العرض النقدي أكبر من معدل نمو الناتج المحلي. ولكن بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 بدأت تظهر السياسة المالية كأداة الاستقرار الاقتصادي.

حقيقة إن تأثير السياسة المالية على دول الأسواق الناشئة والدول النامية ليست واضحة في الأجل القصير والطويل، حيث أن اقتصاديات البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة في دورات الأعمال تواجه المزيد من التقلبات، وهذا العامل يجعلها أكثر عرضه لصدمة الأزمة المالية. ولكن السياسة المالية الملائمة يمكن أن تلعب دوراً في مواجهة الصدمات حينما تحدث الأزمة المالية (Rafiq & Zeufack, 2012).

وفقاً لـ (Mohanty & Zampoll, 2009)، فإن الإنفاق الحكومي قد يؤدي إلى الاستقرار أو قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، حيث أنه يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي عندما يوجه الإنفاق الحكومي لتوفير السلع والخدمات العامة، وإلي زيادة معدلات التوظيف وتحقيق الأمن الاجتماعي، على الجانب الآخر فإن زيادة حجم الإنفاق الحكومي يؤدي إلى عدم الاستقرار عندما يتم تمويله من خلال الدين العام. وفقاً لـ (Wildausky, 2003) فإن الإنفاق الحكومي يؤدي إلي التضخم عندما يمول من خلال الاقتراض العام أو خلق النقود أو كلاهما، ويرى كل من (Addison, 1996; komolafe, 1996) أن السياسات المالية تؤثر بشكل سلبي على التضخم، ومن ثم فإنه يجب تخفيض حجم الإنفاق الحكومي من خلال دمج برامج الإنفاق المتداخلة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق.

2- مشكلة الدراسة

التضخم هو أحد المشكلات المهمة على مستوى الاقتصاد الكلي، فارتفاع معدلات التضخم له تأثيرات سلبية على الاقتصاد، حيث يؤدي إلى تدهور القيمة الحقيقية للنقود، وانخفاض القوة الشرائية، وإضعاف الحافز على الادخار، ويعيق تخصيص الموارد بكفاءة، ويؤدي إلى توجيه هيكل الإنتاج للأنشطة الإنتاجية الاستهلاكية على حساب الأنشطة الإنتاجية الاستثمارية، ويؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات، ويقلل من فرص النمو الاقتصادي.

واجهت مصر ارتفاع معدلات التضخم منذ نهاية السبعينات حتى بلغت أعلى قيمة لها عام 1986 نحو 24%، ثم قامت بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في أوائل التسعينات، وكان استقرار الاقتصاد الكلي بما في ذلك خفض معدلات التضخم هدفاً رئيسياً لهذا البرنامج وبدأت نتائج البرنامج تظهر تدريجياً حيث انخفض معدل التضخم بشكل كبير إلى أن بلغ نحو 2.3% عام 2001، 2.8% عام 2002، ولكن بدأ معدل التضخم في الارتفاع مرة أخرى بداية عام 2003، وبلغ نحو 7.7% عام 2006، 18.3% عام 2008، ومنذ بداية عام 2011 تسارعت زيادة أسعار السلع الاستهلاكية بشكل منتظم في الفترة ما بين 2011، 2015 واقتربت معدلات التضخم من 10% سنوياً (البنك المركزي، 2016). وتغيرت الصورة بشكل كبير بين عامي 2016، 2017 مع تحرك معدل التضخم نحو ارتفاع جديد، حيث ارتفع المعدل من 10% في يناير 2016 إلى أكثر من 30% في إبريل عام 2017 (البنك الدولي، 2017).

بنتج حجم الإنفاق الحكومي يلاحظ أن إجمالي النفقات العامة قد تراجع خلال الفترة ما بين عامي (1994/1993) و(1998/1997)، إلا أنها ارتفعت بعد ذلك واستمرت في الارتفاع، وذلك لتنفيذ برامج الاستثمارات التي تم إدراجها في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي بناء وتطوير البنية الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية (وزارة المالية، 2006).

من خلال هذه المعطيات تتضح إشكالية البحث الحالي في التساؤل:

ما هو تأثير حجم الإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في مصر خلال فترة الدراسة؟

3- هدف الدراسة

يهدف البحث إلى تقدير أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في مصر خلال الفترة (1994 - 2016) مقارنة بالعوامل الأخرى المؤثرة فيه وهي عرض النقود بمعناه الواسع، الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري.

4- فروض الدراسة

من خلال مشكلة البحث ومن خلال النظريات الاقتصادية، فإنه يمكن وضع عدد من الفروض يقوم البحث باختبارها وهي:

1. يتوقع أن يكون للإنفاق الحكومي تأثير إيجابي على التضخم.

2. يتوقع أن يكون للناتج المحلي الإجمالي تأثير إيجابي على التضخم.
3. يتوقع أن يكون للمعروض النقدي بمعناه الواسع تأثير إيجابي على التضخم.
4. يتوقع أن يكون للانفتاح التجاري تأثير سلبي على التضخم.

5- الحدود الزمنية والمكانية

تتمثل حدود البحث الزمنية في الفترة الممتدة (1994 - 2016)، أما الحدود المكانية فتتمثل في الاقتصاد المصري.

6- منهج الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفروض يتم الاعتماد على استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي، حيث يتم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري لتأثير الإنفاق الحكومي على التضخم وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية، وأيضاً الاعتماد على الأسلوب الوصفي في استعراض تطور كل من حجم الإنفاق الحكومي، ومعدل التضخم في مصر خلال فترة الدراسة، في حين تم الاعتماد على الأسلوب القياسي لتحليل وقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة وهي حجم الإنفاق الحكومي، والناتج المحلي الإجمالي، والمعروض النقدي، والانفتاح التجاري، وبين المتغير التابع وهو معدل التضخم، وذلك من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

7- الإطار النظري لتأثير الإنفاق الحكومي على التضخم وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية

تؤكد عديد من النظريات الاقتصادية أن الإنفاق الحكومي يؤثر على التضخم من خلال قنوات رئيسية وهي: إطار الطلب الكلي والعرض الكلي، الجانب النقدي، الجانب المالي، والتمويل العام.

فيما يتعلق بالطلب الكلي فإنه وفقاً للنظرية الكينزية التي تستند إلى التقلبات في الإنفاق القومي والاستهلاك والاستثمار كمحدد رئيسي لمستوى الأسعار والتوظيف، فإن التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي هي التي تحدد المستوى العام للأسعار، ولبيان ذلك فقد وضح حالتين، الحالة الأولى ما قبل وصول الاقتصاد القومي إلى مستوى التوظيف الكامل فإن الزيادة في الطلب الكلي من خلال زيادة الاستهلاك والاستثمار في كل من القطاعين العام والخاص تؤدي إلى زيادة مناظرة في عرض السلع والخدمات، وتبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور حتى قبل الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل، ويطلق عليه كينز التضخم الجزئي نتيجة لنقص بعض العناصر الإنتاجية في بعض قطاعات الاقتصاد القومي مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، ونتيجة لضغط نقابات العمال لرفع الأجور والمرتببات بطريقة لا تتناسب مع معدل زيادة الإنتاجية.

الحالة الثانية وهي التوظيف الكامل فإن أي زيادة في الطلب الكلي لن تؤدي إلى زيادة مماثلة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات، حيث أن مرونة السلع والخدمات تبلغ صفر عند منطقة التوظيف الكامل، ومن ثم فإن الزيادة التي تحدث في الطلب الفعال تؤدي إلى ارتفاعات تضخمية في الأسعار (زبي، 1992).

أما من حيث العرض الكلي فإذا اقتضت الحكومة أكثر من خلال إصدار سندات لتمويل إنفاقها العام، فإن ذلك يؤدي إلي ارتفاع سعر الفائدة، وانخفاض الاستهلاك والاستثمار الخاص وبالتالي الإنتاج وقد يؤدي هذا التضخم بشكل كامل أو جزئي إلي تفويض أي أثر توسعي للإنفاق العام وتأثيره علي الاقتصاد، وأيضاً هناك قناة أخرى يمكن أن يتأثر بها التضخم وهي سعر الصرف فإذا كانت الدولة تعتمد بشكل كبير علي الواردات في الاستهلاك المحلي والاستثمار، فإن الأسعار المحلية ستعتمد علي الأسعار في البلدان التي يتم الاستيراد منها، ومن ثم فإن تقلبات أسعار الصرف والأسعار النسبية للعملة المحلية والأجنبية قد تؤثر بشكل كبير علي أسعار الواردات في السوق المحلي.

في إطار الجانب النقدي، فإن ميلتون فريدمان يقرر أن التضخم في كل الأحوال وفي كل الظروف ظاهرة نقدية، وأن المحدد النهائي للمستوى العام للأسعار هو كمية النقود، حيث توضح النظرية الكلاسيكية في النقود - نظرية كمية النقود - أن كمية النقود هي العامل الأساسي وراء تحديد المستوى العام للأسعار، وهناك منهجين لهذه النظرية:

- المنهج الأول: معادلة المبادلات التي صاغها العالم الاقتصادي الأمريكي فيشر، التي أوضح فيها أنه في ظل ثبات سرعة دورات النقود، وحجم الإنتاج (عند العمالة الكاملة)، وأن النقود وسيط للمبادلات، فإن كل زيادة في كمية النقود تترجم بنفس النسبة في زيادة في المستوى العام للأسعار.
- المنهج الثاني: معادلة الأرصدة النقدية - مدرسة كمبردج - ويمثل هذا الاتجاه كل من مارشال، وتيجو، وروبرتسون وهايك وهوتري. والفكرة الأساسية التي تميزها عن معادلة المبادلات هي إدخالها فكرة الطلب على النقود، أي حجم الأرصدة التي يرغب الأفراد بالاحتفاظ بها لأغراض المعاملات. وتقرر هذه المعادلة أن المستوى العام للأسعار يكون مستقراً بناءً على التوازن بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من النقود، أما في حالة حدوث فائض طلب لدى الأفراد يزيد عن العرض الحقيقي للسلع والخدمات عند مستوى الأسعار السائد. في لحظة معينة، فإنه يمثل ضغط على العرض فتتجه الأسعار نحو الارتفاع (زكي، 1992).

وفي إطار الجانب المالي فإن النظرية المالية لمستوى السعر (FTPL)، والتي وضعها (Leeper, 1991) و (Woodford, 1995)، تربط بين توازن الميزانية والمستوى العام للأسعار حيث الموارد مستغلة بالكامل. وفقاً لهذه النظرية فإن زيادة العجز في الميزانية يؤدي إلي زيادة الديون، وبالأخذ في الاعتبار أن إجمالي الموارد المتاحة في الاقتصاد لم تتغير، فإن التوازن الجديد يتطلب زيادة في المستوى العام للأسعار (Niepelt, 2002)، إن هذه النظرية يمكن تفسيرها من خلال نهجين وهما: النهج الأول ويعكس شكل ضعيف للنظرية ويفترض أن السلطات المالية سوف تقابل العجز في الميزانية عن طريق إنشاء النقود من قبل البنك المركزي، وبذلك فإن السياسة المالية تحدد مستقبل التضخم من خلال نمو النقود، أي أن المعروض النقدي هو متغير خارجي لمواجهة قيود ميزانية الحكومة، أما النهج الثاني فإنه يفترض أن كل من السياسة المالية والنقدية متغيرات خارجية، وأن الأسعار تتكيف ملائمة القدرة المالية للحكومة.

في إطار التمويل العام فإن عجز الميزانية يؤدي إلى التضخم من خلال قناتي التمويل وهما إصدار النقود، وطرح السندات، ففي حالة لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي والذي لا يقابله نمو حقيقي من السلع والخدمات، فإن التوسع في الائتمان الممنوح للحكومة من الجهاز المصرفي يؤدي إلى تضخم نقدي، أما التضخم المالي فيحدث عندما يكون إنشاء النقود لزيادة الائتمان المصرفي بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومي، أما عندما تمول الحكومة العجز في الميزانية من خلال إصدار السندات فإن هناك شروط يجب أن تتوافر بضمان نجاحها وفعاليتها، مثل توفر الثقة بالحكومة، ومعدل فائدة حقيقي موجب ومرتفع نسبياً، وسوق نشط للأوراق المالية، وتعتمد الدول المتقدمة على هذه السياسة لسد العجز في الميزانية لأن تأثيرها يكون محدود على المعروض النقدي والمستوى العام للأسعار، وبالتالي ليس لها تأثير تضخمي. أما في الدول النامية فإن هذه الشروط لا تتوافر، ومن ثم فإن ارتفاع سعر الفائدة يخفض الاستهلاك والاستثمار الخاص وبالتالي الإنتاج ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار (زكي، 1992).

8- الأدبيات التطبيقية

دراسة (الشامي، 2014)

لدراسة وتحليل دور الإنفاق العام في تعزيز أو الحد من التضخم، وتمثلت المتغيرات المستقلة في الإنفاق العام وعرض النقود، وباستخدام نموذج السببية لجرانجر (Granger-causality model). أظهرت نتائج الدراسة أن مسارات نمو الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري كانت في تزايد وصاحبها تزايد في معدلات نمو الكتلة النقدية بشكل يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى تزايد الطلب الكلي بشكل لا يتناسب مع العرض الكلي المحدد وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم (الشامي، 2014).

دراسة (بوالكور، 2016)

لتحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر في الفترة (1970-2015) في الآجلين القصير والطويل، وتم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ وسببية جرانجر وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة تكاملية بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الأجل الطويل، وأن هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل طردية تتجه من الإنفاق الحكومي إلى التضخم (بوالكور، 2016).

دراسة (Msolomon & Wet, 2004)

لاختبار تأثير عجز الميزانية العامة على التضخم في تنزانيا خلال الفترة (1967 - 2001)، وباستخدام نموذج Vector Autoregressive Model (VAR) أوضحت النتائج أن الزيادة في عجز الميزانية يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم نتيجة لارتفاع الطلب الكلي الذي نتج عن الزيادة في الإنفاق الحكومي (Msolomon & Wet, 2004).

دراسة (Tayfon, 2004)

لتحليل العلاقة بين الإنفاق العسكري والتضخم في تركيا خلال الفترة (1950 - 2001) في الأجلين القصير والطويل، وذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك، ونموذج سببية جرانجر، ونموذج تصحيح الخطأ وقد توصلت النتائج إلى أن هناك علاقة تكاملية بين الإنفاق العسكري والتضخم، وأن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من الإنفاق العسكري إلى التضخم في الأجلين القصير والطويل وأن هناك تأثير إيجابي للإنفاق العسكري على التضخم (Tayfon, 2004).

دراسة (Ezirim, et al., 2009)

دراسة العلاقة بين معدل النمو في الإنفاق العام ومعدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1970-2002)، وباستخدام اختبار التكامل المشترك، ونموذج سببية جرانجر. توصلت النتائج إلى أحادية الاتجاه تتمثل في أن الإنفاق العام يسبب التضخم، وأن هناك علاقة تكاملية بينهم في الأجل الطويل (Ezirim et al., 2009).

دراسة (Magazzino, 2011)

لتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في دول البحر المتوسط (قبرص، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، اليونان، مالطا، البرتغال) خلال الفترة (1970، 2009)، وباستخدام اختبار التكامل المشترك، وأوضحت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام والتضخم فقط في البرتغال. وأوضحت نتائج اختبار جرانجر للسببية أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من التضخم إلى الإنفاق العام في البرتغال في الأجل الطويل، وعلاقة سببية ثنائية الاتجاه للإنفاق العام والتضخم في إيطاليا، وبالنسبة لفرنسا في الأجل القصير فإن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من الإنفاق العام إلى التضخم، وبالنسبة لقبرص ومالطا وإسبانيا فإنه لا يوجد أدلة واضحة على أن الإنفاق العام يسبب تحركات الأسعار أو أن تحركات الأسعار تؤثر في الإنفاق العام (Magazzino, 2011).

دراسة (Surjaningsih, 2012)

تختبر الدراسة تأثير السياسة المالية على الإنتاج والتضخم في اندونيسيا للفترة (1990 - 2009)، وباستخدام نموذج تصحيح (VECM). قد أوضحت النتائج أن هناك علاقة تكاملية بين الانفاق الحكومي والضرائب على الإنتاج في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير فإن زيادة الإنفاق الحكومي يؤثر بشكل إيجابي على الإنتاج، بينما الضرائب لها تأثير سلبي على الإنتاج، وأن الزيادة في الانفاق الحكومي يؤدي إلى انخفاض التضخم، بينما زيادة الضرائب تؤدي إلى ارتفاع التضخم (Surjaningsih, 2012).

دراسة (Nguyem, 2014)

لدراسة تأثير الاتفاق الحكومي على التضخم في الدول الآسيوية الناشئة وهي (الهند، فيتنام، وإندونيسيا) للفترة (1970 - 2010) في الأجلين القصير والطويل، وباستخدام اختبار التكامل المشترك، ونموذج تصحيح

الخطأ متعدد المعادلات (VECM). توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي له تأثير إيجابي على التضخم في الدول الثلاث في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير فهناك أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على التضخم في الهند، أما إندونيسيا فإن هناك أثر سلبي للإنفاق الحكومي، وفي فيتنام فإن العلاقة السببية تنطلق من التضخم إلى الإنفاق الحكومي في الأجل القصير (Nguyem, 2014).

دراسة (Mehrra & Sujoudi, 2015)

لاختبار العلاقة بين التضخم وعرض النقود والإنفاق الحكومي في إيران للفترة (1959 - 2010)، وباستخدام نموذج Bayesian Econometric. أوضحت النتائج أن النمو في معدل النقود له تأثير إيجابي على التضخم، ولا يوجد تأثير للنمو للإنفاق الحكومي على معدل التضخم. ومن ثم فإن الدراسة توصي بالتحكم في التضخم من خلال تخفيض حجم معدل النمو في السيولة (Mehrra & Sujoudi, 2015).

دراسة (Ogbole & Momodu, 2015)

لتحليل طبيعة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم في نيجيريا خلال الفترة (1970 - 2011)، وبتطبيق اختبار التكامل المشترك، وسببية جرانجر. توصلت الدراسة إلى أنه رغم وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والتضخم إلا أن سببية جرانجر أوضحت أنه لا توجد علاقة سببية بينهما خلال تلك الفترة (Ogbole & Momodu, 2015).

دراسة (Bashir et al., 2016)

لاختبار محددات التضخم من جانبي الطلب والعرض في باكستان لسلاسل زمنية للفترة (1972-2014)، تم استخدام نموذج ARDL وتمثلت عوامل جانب الطلب المؤثرة في التضخم: السكان، والإنفاق الحكومي، وعرض النقود، والصادرات، أما عوامل جانب العرض فكانت الواردات، والاستثمار الأجنبي المباشر، وإنتاج القطاع الصناعي، والدين الخارجي. وتوصلت نتائج التقدير في الأجل الطويل أن كلاً من الصادرات، والإنفاق الحكومي، والمعروض النقدي يعمل علي زيادة التضخم، بينما السكان يقلل من التضخم، وفي جانب العرض يلاحظ أن منتجات القطاع الصناعي، والواردات، والدين الخارجي يزيد من التضخم، بينما الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تخفيض التضخم وفي الأجل القصير يلاحظ أن عرض النقود وسعر الفائدة يؤثران على التضخم بشكل إيجابي، أما الإنفاق الحكومي فليس له تأثير على التضخم (Bashir et al., 2016).

دراسة (Shaari, et al., 2018)

لتحليل تأثير السياحة على التضخم في ماليزيا خلال الفترة (1986 - 2014)، وباستخدام نموذج ARDL على المتغيرات المستقلة المتمثلة في: عرض النقود، والنمو الاقتصادي، والإنفاق الحكومي، وسعر الفائدة. أوضحت النتائج أن عرض النقود وسعر الفائدة والإنفاق الحكومي يؤثر بشكل إيجابي على التضخم في الفترة الطويلة، أما في الفترة القصيرة فإن الإنفاق الحكومي ليس له تأثير معنوي على التضخم (Shaari, et al., 2018).

9- تطور معدل التضخم في مصر خلال فترة الدراسة

تبنّت مصر منذ عام 1974 سياسة الانفتاح الاقتصادي نتيجة لتباطؤ معدل النمو الذي وصل إلى 2.9% سنوياً في المتوسط خلال الفترة (1970-1974) ورغم نجاح هذه السياسة في رفع معدل النمو الحقيقي ليلبغ 9.6% سنوياً في المتوسط خلال الفترة (1975/1974 - 1979/1978)، إلا أن هذا النمو ارتبط أساساً بالنمو في القطاعات الخدمية دون الإنتاجية، حيث اتجهت معظم المشروعات إلى إنتاج سلع استهلاكية وكان معظم مكوناتها مستوردة من الخارج، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الواردات، وتدهور في الحساب الجاري خلال تلك الفترة، مما أدى إلى ارتفاع عجز الميزانية الحكومية بشكل كبير وتم تمويل هذا العجز إلى حد كبير عن طريق التوسع النقدي، مما أدى إلى زيادة الضغط على معدل التضخم وتفاقم العجز في الميزانية نتيجة للتوسع في الإعانات الحكومية للتخفيف من الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع الأسعار الدولية، ونتيجة لذلك تضاعفت معدلات التضخم في نهاية السبعينيات وبلغت أعلى قيمة لها عام 1986 نحو 24%. ولمواجهة الظروف الاقتصادية المتدهورة بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة ومعدلات التضخم والعجز الكبير في ميزان المدفوعات في نهاية الثمانينيات، قامت مصر بتبني مجموعة من سياسات الإصلاح في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP) بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاستعادة التوازن الداخلي والخارجي وذلك عام 1991 (البنك المركزي، 2009).

كان استقرار الاقتصاد الكلي بما في ذلك خفض معدل التضخم هدفاً رئيسياً لهذا البرنامج، إن أحد التغيرات المهمة في السياسة التي كان لها تأثير على معدل التضخم كان التحول في تمويل عجز الميزانية من التوسع النقدي إلى تدابير تمويل غير تضخمية مثل مزادات سندات الخزنة. وبدأت نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي تظهر تدريجياً - تبني سياسات مالية ونقدية انكماشية - فبعد أن كان معدل التضخم نحو 18%، 19.3%، 20.4% في الأعوام 1988، 1989، 1990 على التوالي، انخفض معدل التضخم بشكل كبير كما يتضح من الجدول رقم 1.

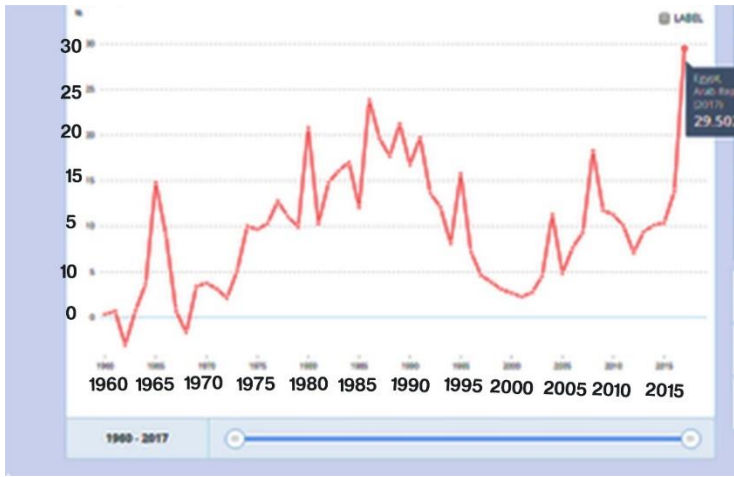
جدول 1: تطور معدل التضخم خلال الفترة من 1993 حتى 2005 (%)

السنة	1994/1993	1995/1994	1996/1995	1997/1996	1998/1997	1999/1998	2000/1999	2001/2000	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004
المتوسط (%)	9.1	9.4	7.3	6.2	3.8	3.8	2.8	2.4	2.4	7.1	9.5	11.7
معدل التضخم (%)	6.4	9.9	8.3	4.8	3.6	2.9	2.5	2.2	2.7	4	16.7	4.7

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، النشرة الشهرية أعداد متفرقة.

وبلغ معدل التضخم نحو 2.2% عام 2001 و2.7% عام 2002، مما يدل على نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي في علاج الاختلالات النقدية على المدى المتوسط. إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، حيث بدأ معدل التضخم في الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى 4% عام 2003 وذلك نتيجة لانخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار، وارتفاع

الأسعار العالمية من سلع غذائية، وأسعار النفط، وأيضاً نتيجة قيام الحكومة بتعويم الجنيه، حيث دخل نظام سعر الصرف العائم المدار حيز التنفيذ عام 2003 محل النظام القديم الذي يربط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي. وكان الهدف من هذه المرونة في سعر الصرف تحقيق استقرار الأسعار، وخفض الضغوط التضخمية وبرغم انخفاض قيمة الجنيه المصري بحوالي 25% ارتفع معدل التضخم نظراً للاعتماد الكبير على الواردات لتلبية الطلب المحلي على معظم السلع الأساسية (البنك المركزي المصري، 2006)، وواصل معدل التضخم الارتفاع ليصل إلي 7.7% عام 2006، 18.3% عام 2008، 10.3% عام 2010م، وتفسر هذه النتائج بعدم نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي في المدى الطويل في علاج الاختلالات النقدية، وظل وضع معدل التضخم في ارتفاع مع اشتعال ثورة 25 يناير عام 2011، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي حتى بلغ 11.1% عام 2015 ثم نحو 13.8% عام 2016 (البنك الدولي، 2017). كما يتضح من الشكل رقم 1.



شكل 1: تطور معدل التضخم في مصر في الفترة (1960-2017)

المصدر: <https://data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=EG>

10- تطور حجم الإنفاق الحكومي في مصر خلال فترة الدراسة

حرصت عديد من الدول النامية ومنها مصر مع بداية عقد التسعينيات على مواجهة مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة في إطار برنامج مستمر للإصلاح الاقتصادي، يتضمن عملية إصلاح شاملة تتناول السياسات المالية والنقدية في إطار التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، حيث اتبعت الحكومة سياسة مالية انكماشية تركز على تخفيض العجز الكلي كرقم مطلق وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال محاولات لترشيد النفقات العامة وزيادة الإيرادات. وقد جاءت السياسات المالية في خلال هذه الفترة متسقة مع المرحلة الجديدة من مسيرة الإصلاح الاقتصادي التي تستهدف زيادة كفاءة الاستثمار، وخلق قاعدة رأسمالية لتنمية

أصول المجتمع، ومن ثم رفع معدلات النمو والحد من معدلات البطالة. وتتبع حجم الإنفاق الحكومي في الفترة (1994/1993 - 2005/2004)، كما يتضح من الجدول رقم 2.

جدول 2: تطور عجز الموازنة العامة للدولة (القيمة بالمليون جنيه)

العام	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصروفات	العجز الكلي	نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الناتج المحلي	نسبة إجمالي النفقات إلى إجمالي الناتج المحلي	نسبة العجز الكلي إلى إجمالي الناتج المحلي
199/1993	52567	56264	3697	%30	%32.2	%1.2
199/1994	55719	58256	2537	%27.3	%28.6	%1.2
199/1995	60893	63889	2996	%26.5	%27.9	%1.3
199/1996	64498	66826	2328	%24.3	%25.1	%0.9
199/1997	67963	70783	2820	%23.6	%24.6	%1
199/1998	71072	79995	8923	%23.1	%26	%2.9
200/1999	75399	88600	13201	%22.2	%26.8	%3.9
200/2000	76139	96121	19982	%21.2	%26.8	%5.6
200/2001	78968	101153	22185	%20.9	%26.7	%9.5
200/2002	86484	111913	25429	%7.20	%26.8	%6.1
200/2003	99665	128324	28659	%20.5	%26.5	%9.5
200/2004	108702	158475	49773	%20.3	%29.6	%9.3

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، لعام 2006.

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه في الفترة (1996/1993-1997/1994) كان معدل النمو السنوي للنفقات العامة أقل من نظيره بالنسبة للإيرادات العامة، مما أدى إلي تناقص العجز الكلي، وتناقص نسبته إلي الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلي السياسة المالية الانكماشية التي انتهجتها الدولة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، أما في الفترة (2006/1998-2005/1997) فيلاحظ أن معدل النمو السنوي للنفقات العامة كان أكبر من نظيره بالنسبة للإيرادات العامة مما أدى إلي تزايد نسبته إلي الناتج المحلي الإجمالي، وقد تركزت الزيادة في النفقات العامة في بنود النفقات الجارية والتي بلغت نحو 60.3 مليار، منها 19.4 مليار فوائد علي الديون المحلية والخارجية وذلك عام 1999/1998، واستمر العجز الكلي في الارتفاع خلال عام 2000/1999، واستمرت الزيادة في النفقات العامة، وبلغت النفقات الجارية نحو 70 مليار منها 18.6 مليار فوائد علي الديون المحلية والخارجية، واستمر ارتفاع العجز الكلي ليصل إلي نحو 49.8 مليار جنيه في عام 2005/2004، وبلغ حجم النفقات العامة نحو 158.5 مليار جنيه، منها نحو 137.2 مليار نفقات جارية، في حين بلغت الإيرادات نحو 108.7 مليار فقط، ويعود هذا التفاوت الكبير بين النفقات العامة والإيرادات العامة في هذه

الفترة إلى عدة عوامل منها: زيادة حجم النفقات الجارية التي تتحملها الموازنة العامة للدولة، وارتفاع حجم الفوائد المدفوعة على الديون المحلية والخارجية، وارتفاع حجم الدين المحلي، وزيادة الاعتماد على أذون الخزانة، والتزايد المستمر في عدد السكان، مما أدى إلى تزايد الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والإسكان، وغيرها (البنك الأهلي المصري، 2006)، وتراجع نسبة النفقات الاستثمارية بالمقارنة بنسبة النفقات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2005/2004 نحو 3.8% مقابل نحو 25.6% للنفقات الجارية، كما أسهم الإنفاق الحكومي الاستهلاكي بنحو 3.1% من النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي عام 2015 في مقابل مساهمة الإنفاق الحكومي الاستثماري بنحو 1.2% لنفس الفترة (البنك المركزي المصري، 2016).

11- النموذج القياسي المستخدم

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار تأثير الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في مصر خلال الفترة (1994-2016) مقارنة بتأثير المتغيرات المستقلة الأخرى مثل المعروض النقدي بمعناه الواسع، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والانفتاح التجاري، وعلى ذلك فإن دالة التضخم التي تم صياغتها ستكون على النحو التالي:

$$INF = F(GDP, GEXP, M_2, OPEN) \dots\dots\dots(1)$$

$$INF = B_0 + B_1GDP + B_2GEXP + B_3M_2 + B_4 OPEN + U_T \dots\dots(2)$$

حيث:

INF: معدل التضخم وفقاً للرقم القياسي لأسعار المستهلكين (%).

GDP: معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي (%).

GEXP: نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).

M₂: معدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (%).

Open: نسبة الانفتاح التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).

وقد تم الحصول على بيانات المتغيرات جميعها من مؤشرات البنك الدولي، هي بيانات سنوية تغطي الفترة

[\(2016 - 1994\).http://data.albankaldawli.org/indicator](http://data.albankaldawli.org/indicator)

ويعرف **معدل التضخم** (INF) بأنه التغير السنوي في النسبة المئوية في مؤشر السعر العام، وعادة يستخدم

الرقم القياسي لأسعار المستهلكين كمؤشر له (Nell, 2000).

ويعرف **الرقم القياسي لأسعار المستهلكين** (CPI) بأنه مقياس زمني إحصائي لمتوسط سعر مرجح لمجموعة

محددة من السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكين (Patnaik, 2010).

ويعرف **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي** على أنه النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر الناتج

المحلي الإجمالي عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة مالية. ويتوقع أن يؤدي الزيادة في

الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع الطلب الكلي، ومن ثم تسارع التضخم وذلك مع استخدام الاقتصاد للموارد

النادرة، وأن العرض الكلي في الأجل القصير غير مرن. ومن ثم يتوقع أن يكون تأثير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إيجابياً على معدل التضخم (Gillman et al., 2004).

ويشير الإنفاق الحكومي (GEXP) إلى الأموال التي تنفقها الحكومة لتوفير مرافق اجتماعية لمواطنيها وحماية سلامتها الإقليمية (Cavallo, 2005)، ويتوقع أن تؤدي الزيادة في النفقات الحكومية إلى ضغوط تضخمية من خلال تأثيرها على انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين في الأجل القصير، ومن ثم يتوقع أن يكون تأثير الإنفاق الحكومي إيجابياً على معدل التضخم.

ويعرف **المعروض النقدي** (M_2) بمعناه الواسع بأنه مجموع العملة خارج البنك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة، والودائع لأجل والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة، والشيكات القابلة للتداول والأوراق التجارية ووفقاً للنظرية النقدية التي وضعها فريدمان التي تقرر بأن التضخم ظاهرة نقدية، حيث أن الزيادة السريعة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة سريعة في التضخم (WEMA, 2009)، ومن ثم فإنه يتوقع أن يكون تأثير المعروض النقدي إيجابياً على معدل التضخم.

أما **الانفتاح التجاري** (Open) فيعبر عن قيمة الصادرات + قيمة الواردات مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي. ويرى (Jin, 2000) أن الانفتاح الاقتصادي يؤثر على التضخم من خلال تأثيره على الإنتاج وذلك من خلال زيادة الكفاءة من خلال التغيرات في تكوين المدخلات المشتراة، ومن ثم تقلل من التكلفة، وأيضاً التخصيص الأفضل للموارد، وزيادة الاستثمار الأجنبي الذي يحفز على نمو الإنتاج، ومن ثم سهولة الضغط على الأسعار (Ashra, 2002)، ومن ثم فإنه يتوقع أن يكون الانفتاح التجاري تأثيراً سلبياً على معدل التضخم.

وقد تم استخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) التي طورها (Pesaran et al., 2001)، وفي هذه المنهجية تكون السلاسل الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات المستقلة، وتأخذ عدد كافي من فترات الإبطاء الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام (Laurenceson & Chai, 2003)، كما أن المعلومات المقدرة في الأجل القصير والطويل أكثر اتساقاً من طرق أخرى مثل جرانجر وجوهانسون، كما أن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير، ونتائجها تكون جيدة إذا كان حجم العينة (عدد المشاهدات) صغيراً كما في حالة الدراسة الحالية التي تبلغ 23 مشاهدة ممتدة خلال الفترة (1994 - 2016).

12- تحليل نتائج النموذج القياسي

بعد تحديد متغيرات الدراسة، تم اختبار جذر الوحدة لكل متغير باستخدام اختبار Augmented Dickey Fuller (ADF)، وذلك تجنباً لظهور مشكلة انحدار زائف، أو مشكلة ارتباط زائف، ومن ثم اختبار فرض عدم القائل بوجود جذر الوحدة- عدم استقرار السلاسل الزمنية- في مقابل الفرض البديل القائل بعدم وجود جذر الوحدة، فإذا كانت المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 نقبل الفرض البديل ونرفض فرض عدم، والعكس صحيح، ويوضح جدول 3 نتائج اختبار جذر الوحدة كما يلي:

جدول 3: نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF)

المتغيرات	اختبار T	مستوى المعنوية المحسوبة	التحويلة	اختبار T	مستوى المعنوية المحسوبة
INF	-1.457	0.535	الفرق الأول	-5.779	0.000***
GDP	1.681	0.999	الفرق الأول	-3.266	0.030**
GEXP	1.308	0.997	الفرق الأول	-3.609	0.014**
M ₂	0.644	0.987	الفرق الأول	-3.371	0.024**
Open	-2.130	0.235	الفرق الأول	-3.171	0.036**

*, **, *** تشير إلى مستوى معنوية عند 1%، 5%، 10% على التوالي

أوضحت نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات استقرت عند الفرق الأول وذلك وفقاً لمستوى المعنوية المحسوبة بعد ثباتهم عند مستوى الفرق الأول.

نقوم بعد ذلك بإجراء اختبار التكامل المشترك، وذلك باستخدام منهج ARDL Bounds Test، وذلك لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية طويلة المدى بين المتغيرات، وينص فرض العدم في هذا الاختبار بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج- غياب علاقة توازنية طويلة المدى- مقابل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين متغيرات النموذج، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرض العدم، ونقبل الفرض البديل والعكس صحيح، ويوضح الجدول رقم 4 نتائج اختبار ARDL Bounds Test.

جدول 4: نتائج اختبار ARDL Bounds

k	Value	Test Statistic
4	6.400301	F-statistic
Critical Value Bounds		
I1 Bound	I0 Bound	Significance
3.52	2.45	10%
4.01	2.86	5%
4.49	3.25	2.5%
5.06	3.74	1%

من خلال الجدول رقم 4 نجد أنه وفقاً لقيمة (F) الإحصائية جاءت أعلى من الحد الأعلى للقيم الحرجة في النموذج، ومن ثم فإننا نرفض فرض العدم، وتقبل الفرض البديل ومن ثم فإنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم والمتغيرات المستقلة، ثم تقوم بعد ذلك بتقدير النموذج في الأجل الطويل باستخدام ARDL، كما يتضح من الجدول رقم 5.

جدول 5: نتائج تقدير النموذج بطريقة ARDL في الأجل الطويل

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0230	-6.479091	0.081096	-0.525425	INF(-1)
0.0179	7.369408	0.101339	0.746812	INF(-2)
0.0308	-5.569999	6.404724	-35.67431	GDP
0.0190	-7.148151	5.260390	-37.60206	GDP(-1)
0.0423	-4.707929	4.577875	-21.55231	GEXP
0.0075	-11.45748	5.112474	-58.57608	GEXP(-2)
0.0744	3.457206	6.469680	22.36702	M2
0.0496	4.322146	10.06609	43.50709	M2(-2)
0.0101	9.851048	0.073970	0.728685	OPEN
0.0191	7.122497	0.036530	0.260186	OPEN(-2)
0.6428	-0.540834	67.87297	-36.70803	C
			0.998362	R-squared
			0.984438	Adjusted R-squared
2.778485	Durbin-Watson stat		71.70355	F-statistic
			0.013838	Prob(F-statistic)

- تشير نتائج جدول رقم 5 أن القيمة المقدرة لمعامل التحديد Adjusted R- squared بلغت 0.98 مما يشير إلى أن 98% من التغيرات في معدل التضخم (INF) ترجع إلى التأثير المشترك للمتغيرات المستقلة، كما أوضحت النتائج أن قيمة F-Statistic بلغت 71.70 وأن Prob (F-Statistic) بلغت 0.01، وهي أقل من 0.05 مما يدل على معنوية نموذج الانحدار.

- أوضحت نتائج التقدير معنوية معاملات جميع المتغيرات المستقلة، وقد بلغت القيمة المقدرة لمعامل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت -35.7، حيث أن ارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بمقدار 35.7، والعكس صحيح. كما أوضحت النتائج أن القيمة المقدرة لمعامل GDP (-1) في الفترة المبطة الأولى لها تأثير سلبي بمقدار 37.6.

- بالنسبة للقيمة المقدرة لمعامل الإنفاق الحكومي (GEXP) فقد بلغت -21.5، مما يدل على وجود تأثير سلبي للإنفاق الحكومي على معدل التضخم، حيث أن ارتفاع الإنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بمقدار 21.5، والعكس صحيح، وأن القيمة المقدرة لمعامل الإنفاق الحكومي في الفترة المبطة الثانية (-2) GEXP بلغت -48.9.

- بالنسبة للقيمة المقدرة لمعامل المعروض النقدي بمعناه الواسع (M_2) فقد بلغت 22.3، مما يدل على وجود تأثير إيجابي على معدل التضخم، حيث أن ارتفاع المعروض النقدي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بمقدار 22.3، والعكس صحيح، أما القيمة المقدرة لمعامل المعروض النقدي في الفترة المبطة الثانية (-2) M_2 فقد بلغت 43.5.

- بلغت القيمة المقدرة لمعامل الانفتاح التجاري (OPEN) 0.73 مما يدل على أن ارتفاع مستوى الانفتاح التجاري بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلي زيادة معدل التضخم بمقدار 0.73، أما القيمة المقدرة لمعامل الانفتاح التجاري في الفترة المبطة الثانية (-2) OPEN فقد بلغت 0.26.

وللحصول على تقديرات المدى القصير للمتغيرات تم استخدام اختبار ARDL Cointegrating Form كما هو موضح في جدول رقم 6.

جدول 6: ARDL Cointegrating Form

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في الأجل القصير

Cointegrating Form				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0179	-7.369408	0.101339	-0.746812	D(INF)
0.0308	-5.569999	6.404724	-35.674307	D(GDP)
0.0169	-7.604353	6.171890	-46.933230	D(GDP(-1))
0.0423	-4.707929	4.577875	-21.552310	D(GEXP)
0.0088	-10.618553	5.641886	-59.908669	D(GEXP(-2))
0.0744	3.457206	6.469680	22.367018	D(M2)
0.0762	3.411673	8.890063	30.329992	D(M2(-2))
0.0101	9.851048	0.073970	0.728685	D(OPEN)
0.0115	-9.262308	0.042141	-0.390321	D(OPEN(-2))
0.0215	-6.715850	0.115937	-0.778613	CointEq(-1)

يتضح من الجدول رقم 6 أن تقديرات معاملات الأجل القصير لجميع المتغيرات معنوية وتتوافق إلى حد كبير من حيث مستوي المعنوية والإشارات مع نتائج تقديرات معاملات المتغيرات في الأجل الطويل. إن معامل تصحيح الخطأ (-1) Coint Eq سالب ومعنوي مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

يوضح جدول رقم 7 نتائج اختبارات التشخيص التي تطبق للتحقق من جودة نموذج ARDL

جدول 7: اختبارات التشخيص Diagnostic Test

Normality Test	Jarque-Bera Probability	7.903 0.587
Breusch-Godfroy serial correlation Lm Test	F-statistics probability	0.4939 0.610
Heteroskedasticity Test	F-statistics probability	0.171 0.988
Theilnequality	Coefficient	0.008

استنادا إلي نتائج اختبارات التشخيص في الجدول أعلاه، يتضح أن السلاسل الزمنية تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أن قيمة normality test بلغت 0.57 وهي أكبر من 0.05، وأنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين

البواقي، حيث أن قيمة prob لاختبار Breusch-Godfreg بلغت 0.610 وهي أكبر من 0.05، وكما أوضحت النتائج عشوائية تباينات الأخطاء وذلك وفقاً لقيمة prob لاختبار Heteroscedasticity حيث بلغت 0.988 وهي أكبر من 0.05، كما أن قيمة معامل Theil بلغت 0.008، وهي أقل من الواحد الصحيح، مما يدل على أن قدرة النموذج للتنبؤ بالقيم المستقبلية لمعدل التضخم بدلاله المتغيرات المستقلة جيدة.

13- الخلاصة والتوصيات

الخلاصة

تشير نتائج التقدير إلى أن:

1. الناتج المحلي الإجمالي له تأثير سلبي على معدل التضخم في الأجل القصير والطويل، ومن ثم فإنه يناقض فرضيه البحث. إن معدلات النمو الاقتصادي التي تحققت منذ التسعينات إلى الآن كانت متذبذبة إلى حد كبير وعندما تحسنت كانت أقل من إمكانات الاقتصاد، وذلك بسبب محدودية مساهمه القطاع الصناعي والقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة بالقطاع الخدمي، حيث بلغت مساهمة القطاع الصناعي نحو 32.4 عام 2006 في مقابل 36.1% عام 2016، وبلغت مساهمة القطاع الزراعي 11.5% عام 2006 مقابل 14% عام 2016، بينما بلغت مساهمة القطاع الخدمي 55% عام 2006 مقابل 47% عام 2016. وذلك بسبب انخفاض حجم الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر واتجاهه إلى قطاع الخدمات والبناء. إن التضخم في مصر ناتج عن ضغوط العرض وليس الطلب، ذلك أن ارتفاع التضخم في مصر لفترات طويلة منذ نهاية التسعينات إلى الآن كان نتيجة لانخفاض قيمة الجنيه مقابل الدولار، وتطبيق نظام سعر الصرف العائم المدار عام 2003، وزيادة أسعار الواردات، ومن ثم ارتفاع تكاليف الإنتاج، وزيادة عجز الميزان التجاري، أما في الأجل القصير فكانت نتيجة للارتفاع الحاد في سعر الصرف في الفترة (2011 - 2015) ثم تخفيض قيمة الجنيه عام 2006، وخفض الدعم على المنتجات البترولية، وتطبيق نظام تعويم الجنيه في نوفمبر 2016 مما أدى إلى استمرار انخفاض قيمة الجنيه، وارتفاع معدلات التضخم.

2. الإنفاق الحكومي له تأثير سلبي على معدل التضخم في الأجل الطويل والقصير، وهذه النتيجة تناقض فرضية البحث، ويعود ذلك لزيادة نسبة الإنفاق الجاري بما يتضمنه من أجور، ودعم، وسداد فوائد الديون المحلية والخارجية ... إلخ. إن ارتفاع نسبة الدعم إلى إجمالي النفقات العامة كان اتجاه لتخفيف عبء ارتفاع الأسعار العالمية للبترول ومنتجاته، وأسعار الغذاء العالمية، وتخفيض قيمة الجنيه، والتعويم المدار عام 2003، وذلك عن طريق زيادة عدد السلع المدعمة التي تصرف على البطاقات التموينية وتوفير السلع الأساسية في المجمعات الاستهلاكية، بينما كان هناك اتجاه هابط لنمو النفقات الاستثمارية، حيث بلغت في متوسط الفترة (1998-2011) نحو 14.3% مقابل نحو 37.9% في متوسط الفترة (1985-1990)، ونحو 21.5% في متوسط الفترة (1998-1990)، ومن ثم فإن ارتفاع الإنفاق الحكومي وتأثيره على خفض معدل التضخم ليس ناتجاً عن زيادة الإنفاق في مجال القطاعات الإنتاجية.

3. المعروف النقدي بمعناه الواسع له تأثير إيجابي علي معدل التضخم في الأجل القصير والطويل، وهذه النتيجة تتفق مع فرضية البحث، حيث يلاحظ انخفاض معدل نمو السيولة في الفترة (1997-1999) نتيجة لزيادة تدفقات رؤوس الأموال إلي الخارج بسبب الأزمة المالية وحادثة الأقصى عام 1997، وهبوط أسعار النفط عام 1998، صاحبها انخفاض في معدل التضخم من 4.6% عام 1997 إلي 3.1% عام 1999، ثم تسارعت معدلات نمو السيولة المحلية لتتجاوز 15% في المتوسط سنوياً، حتي بلغت نحو 20% أواخر عام 2004/2003 لتمويل عجز الميزانية، وبلغ معدل التضخم عام 2004/2003 نحو 16.7% وإن استمر العجز أدي إلي زيادة الضغوط لطبع النقود مما أدي إلي مزيد من التضخم، وعجز أكبر، ومن ثم تحولت إلي حلقة مفرغة بين العجز، والتوسع النقدي والتضخم. وقد اتجهت الضغوط التضخمية إلي الارتفاع بشكل كبير بعد ثورة 2011، وذلك تحت ضغوط التوسع النقدي، وتدني معدلات النمو الاقتصادي بسبب عدم الاستقرار السياسي، حيث بلغ معدل نمو السيولة المحلية نحو 12.3% عام 2012، ونحو 18.9% عام 2013، ونحو 39.5% عام 2016 واستمرار ارتفاع معدلات التضخم خلال هذه الفترة حتى بلغ نحو 13.8% عام 2016.

4. الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي علي معدل التضخم وهذه النتيجة لا تتفق مع فرضية البحث، فقد أدي الإصلاح الاقتصادي عام 1991 إلي الاهتمام بتحرير التجارة، وخفض التعريفات الجمركية علي الواردات خاصة علي السلع الرأسمالية والمدخلات، وارتفعت نسبة الواردات إلي الناتج المحلي الإجمالي من 22.7% عام 2000 إلي نحو 34.8% عام 2007، ثم انخفضت بالتدريج حتي بلغت نحو 19.9% عام 2016، بينما ارتفعت نسبة الصادرات إلي الناتج المحلي الإجمالي من 18.3% عام 2000 إلي نحو 30% عام 2007، ثم انخفضت إلي ان بلغت نحو 10% عام 2016، وقد تسبب تخفيض قيمة الجنيه في اوائل التسعينيات، ثم نظام سعر الصرف العائم المدار عام 2003، ثم التحول لتعويم سعر الصرف عام 2016 إلي ارتفاع قيمة الواردات، وارتفاع العجز في الميزان التجاري، ومن ثم التوسع في المعروض النقدي وارتفاع معدل التضخم.

التوصيات

- في ضوء النتائج المستخلصة من هذه الدراسة، نقدم التوصيات الآتية:
- زيادة الإنفاق الاستثماري العام في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الصناعية والزراعية والخدمية المتطورة والقائمة على التكنولوجيا، وترشيد الانفاق الاستهلاكي العام.
 - أن يكون للحكومة دور أكبر في التوسع في أسواق الجملة، وتوفير السلع الأساسية في المجمعات الاستهلاكية بأسعار غير مبالغ فيها، والاستمرار في دعم السلع التمويينية.
 - الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لتغطية السوق المحلي، والحد من ارتفاع الأسعار.
 - تثبيت الدولار الجمركي للحد من ارتفاع أسعار الواردات.
 - ربط التوسع النقدي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

- زيادة الاستثمار في تعليم وتدريب رأس المال البشري وتنمية البنية التحتية والتقنية لتحسين إنتاجية عوامل الإنتاج.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، 2006.

البنك الدولي، <http://data.worldbank.org/indicator>

البنك المركزي المصري، التقرير السنوي للأعوام 2006، 2009، 2016.

الشامي، سلام (2014). تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق والتضخم في الاقتصاد الليبي (1990 - 2009). *مجلة العلوم الاقتصادية*، 9(36)، العراق.

بوالكور، نور الدين (2016). تحليل قياسي للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل (1970 - 2015). *مجلة الدراسات الاقتصادية*، 2.

زكي، رمزي (1992). الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة في العالم الثالث، *تنمية الرافدين*، 116(36).

وزارة المالية - الإدارة المركزية للبحوث المالية، 2006.

ثانياً: المراجع الانجليزية

Addison, D. (1996). Nigeria: Federal expenditure policy: CBN World Bank Collaborative Study: *Proceedings Prospects for of the workshop on Nigeria: Development vision 2020*, 155-156.

Ashra, S. (2002). Inflation and openness: a case study of selected developing economies, *working paper 84 of Indian Council of research on international economic relations (ICRIER)*.

Bashir, F. et al (2011). Determinants of inflation in Pakistan: an econometric analysis using Johanson cointegration approach. *Australian. Journal of Business and Management*, 1(5), 71-82.

Cavallo, M. (2005). Government consumption expenditures and the current account. Federal Reserve Bank of San Francisco, *Working paper Series*, San Francisco, USA.

- Dotsey, M. & Sarte, P. (2000). Inflation uncertainty and growth in a cash in advance economy. *Journal of Monetary Economics*, 45(3), 631-655. <https://doi.org/10.1016/S0304>.
- Elder, J. (2004). Another Perspective on the effects of inflation Uncertainty. *Journal of Money, Credit and Banking*, 36(5), 911-928. <http://doi.org/10.2139/ssrn.262182>
- Ezirim, B., Mooghalu, I., Elike, U., (2008). Inflation versus public expenditure growth in the USA: an empirical investigation, North America. *Journal of Finance and Banking Research*, 2 (2), 134-154.
- Fountas, S., Oannidis, M. & Karanasos, M. (2004). Inflation, inflation uncertainty and a common European monetary policy. *The Manchester School*, 72 (2), 221-242. <https://doi.org/10.1111/j.1467-9937>.
- Gerrard, J. & Godfry, L. (1998). Diagnostic checks for single equation error correction and autoregressive distributed lag models. *The Manchester school of Economics & Social Studies, Blackwell Publishing*, 66 (2), 222 – 237.
- Gillman, M. & Nakov, A. (2004). Granger causality of the inflation growth mirror in accession countries. *Economics of Transition*, 12 (4), 653- 681.
- Grier, K. & Perry, J. (2000). The effects of real and nominal uncertainty on inflation and output growth: Some GARCH-M Evidence. *Journal of Applied Econometrics*, 15, 45 – 58.
- Hayford, D. (2000). Inflation uncertainty, unemployment uncertainty and economic activity. *Journal of Macroeconomics*, 22, 315-321. <https://doi.org/10.1016/S.0164-0704>.
- Javed, A. & Khan, A. (2010). Inflation and inflation uncertainty: Agarch Application: An Appraisal from Pakistan. *International Conference on Applied Economics*. <https://doi.org/10.2307/2077753>
- Jin, J. (2000). Openness and growth: an interpretation of empirical evidence from East Asian countries. *Journal of International Economic Development*, 9, 5-17.
- Komolafe, S. (1996). Government expenditure policy CBN/World Bank collaborative study. *Proceedings of the workshop on Nigeria: Prospects for development vision 2020*, 143-154.

- Laurenceson, J. & Chai, J. (2003). *Financial reform and economic development in China*. Cheltenham, UK: Edward Elgar.
- Leeper, E. (1991). Equilibria under active and passive monetary and fiscal policies. *Journal of Monetary Economics*, 129-147.
- Magazzino, C. (2011). The nexus between public expenditure and inflation in the Mediterranean countries. *MPRA paper No 82*.
<http://mpra.ub.uni-munchen.de/28493>.
- Maku, O. & Adelowokan, A. (2013). Dynamics of inflation in Nigeria: an autoregressive approach. *European Journal of Humanities and Social Sciences*, 22(1), 1175-1184.
- McConnell, R. & Brue, L. (2005). *Economics: Principles, problems and policies*. London: Mc Grow HillIRwin.
- Mohanty, S., Zampolli, F. (2009). Government size and macroeconomic stability. *BIS Quarterly Review*, 55-68.
- Mehrara, M. & Sujoudi, A. (2015). The relationship between money, government spending and inflation in the of Iranian economy. *International letters social humanistic Sciences*, (51), 89 – 94.
- Mohsen, M. & Mohsen, B. (2016). The impact of government spending on inflation through the inflationary environment, STR approach.
- Nell, K. (2000). Is low inflation a precondition for faster growth? the case of South Africa. Department of economics, University of Kent, United Kindom.
- Nguyen, B. (2014). Effects of fiscal and money M2 supply on inflation: evidence from selected economies of Asia. *Journal of Economics, Finance and Administrative science*, 20 (38), 49-53.
- Ogbole, F. & Momodu, A. (2015). Government expenditure and inflation rate in Nigeria: an empirical analysis of pairwise causal relationship. *Journal of Finance and Accounting*, 6 (15), 36-41.
www.iiste.org.ISSN2222-1697.
- Olayungbo, D. (2013). Government spending and inflation in Nigeria: an asymmetry causality test. *International Journal of Humanities and Management Sciences*, 1(4), 238-242.

- Patnaik, A. (2010). Study of inflation in India: a cointegrated vector autoregression approach. *Journal of quantitative economics*, 8(1), 118-129.
- Pesaran, H., Shin, Y. & Smith, R. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of applied Econometrics*, 16(3), 289 – 326.
- Rafiq, S. & Zeufack, A. (2012). Fiscal multipliers over the growth cycle: evidence from Malaysia. *Policy Research Working Paper 5982*.
- Romer, C. & Romer, D. (1989). Does monetary Policy matter? A new test in the spirit of Friedman and Schwartz. *NBER Macroeconomics Annual*, (4), 121-184.
- Shaari, S. & Salha, A. & Razali, R. (2018). Tourism led-inflation: a case of Malaysia. *MATEC Web of conferences 150.06026*.
- Solomon, M. & Wet, A. (2004). The effect of a budget deficit on inflation: the case of Tanzania. *SAJEMS*, 7(1), 100-116.
<https://repository.Up.ac.za>
- Surjaningish, N. & Utar, A. & Trisnanto, B. (2012). The impact of fiscal policy on the output and inflation. *Bulletin of Monetary Economics and Banking*. 367.
- Tai Dang, N., (2014). Impact of government spending on inflation in Asian emerging economies: evidence from India, Vietnam, and Indonesia. *Working Paper*. PHD scholar, Crawford school of public policy, Australian National University, 22-23.
- Tayfun, G. (2004). The relationship between defense spending and inflation: an empirical analysis for Turkey. *Master thesis in business administration*, the Department of Management, Bilkent University, Ankara, Turkey, 56-57.
- West African Monetary Agency (WEMA). (2009). *Money supply growth and macroeconomic convergence in Ecowas*.
- Wildausky, A. (2003). Controlling public expenditure: The theory of expenditure limitation. *OECD Journal on Budgeting*, 12(4), 27-48.
- Wilson, K. (2006). The link between inflation, inflation uncertainty and output growth: new time series evidence Vol from Japan. *Journal of macroeconomics*. 28, 609 – 620. <http://doi.org/10.1016/macro>

- Woodford, M. (1995). *The optimum quantity of money*. In Benjamin, M. Friedman and Frank, H. Hahn. Eds: Handbook of monetary economics, 2.
- Yashioka, S. (2002). Estimation of output gap in southeast Asian countries, State space model approach, Tsd. No 2.

ملخص البحث باللغة الإنجليزية

Abstract

The study examines long and short-term effects for each of the government spending, gross domestic product, money supply in broad, trade openness on the dependent variable inflation rate in Egypt, by using autoregressive distributed lag model (ARDL), on annual time series covering the period (1994-2016). Results of the study showed that there is a long-term relation between the model variables, and there is reserve effect for each of gross domestic product and government spending on inflation rate, and there is positive effect for each of broad money supply and trade openness on inflation rate in short and long term. Results of the study showed that inflation in Egypt resulting from the supply side, therefore it is important to direct government investment spending for the productive sectors, rationalization of government consumer spending, attention to medium and small projects to cover the local market, adjust monetary expansion in line with the GDP growth rate, production productivity, increase investment in human capital, infrastructure and technology.

Keywords: Inflation Rate - Government Expenditure- Autoregressive Distributed Lag Model.

التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

هيبية، الهام ابراهيم (2019). تأثير الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في مصر خلال الفترة (1994-2016). مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، 56(2)، 111 - 134.